

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٩ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقيشبندي وعبد صلاح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

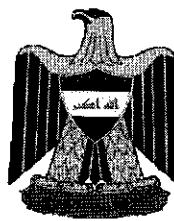
المدعون : عادل محمد وهدى وندى وامل وشذى اولاد وبنات علي حسين الطيار -  
وكيلهم المحامي هشام علي محمد.

المدعى عليه: قاضي محكمة بداعة الكرخ/ إضافة لوظيفته.

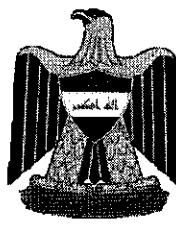
الادعاء :

ادعى وكيل المدعي بأنه بتاريخ (٢٠١٨/٧/٢٩)، أصدرت محكمة بداعة الكرخ في الدعوى المرقمة (١٦٩٤/٢٠١٧/ب) قراراً بتمليك المدعي في تلك الدعوى (سامي بشير محمود) الدار المرقمة (١٦٧/٧/٢٠١٧) داودي في المنصور - حي الاميرات) استناداً إلى أحكام القرار (١١٩٨) لسنة ١٩٧٧. وكانت التحقيقات التي أجراها المدعي عليه (قاضي محكمة بداعة الكرخ/ إضافة لوظيفته)، قد أثبتت عدم تحقق شرط قيام المدعي (سامي بشير محمود) بسكن العقار أو احداث فيه أي ابنيه او منشأته. وحيث أن طلب التملك في الدعوى المربوطة المرقمة (٢٠١٧/٧٤/ب) استند على شرط السكن، وتبيّن أن سكنه (مصطنب) ومزيف ومخالف للحقيقة فأبطل تلك الدعوى لأن الساكن الحقيقي للعقار هو المستأجر (شركة تريل كانوبي للخدمات الأمنية) وهي شركة أمريكية، وهذا مثبت في الكشف القضائي المؤرخ في ٢٣/٣/٢٠١٧ أن القرار المطعون فيه لم يشترط اجراء (ترميمات) على العقار المطلوب تملكه قضائياً حسب ادعاء المدعي - حيث قام المدعي عليه (قاضي محكمة بداعة الكرخ/ إضافة لوظيفته) بإضافة عبارة (الترميمات) إلى نص القرار المنوه عنه أعلاه، وهذا عمل تشريعي (تعديل أحكام القرار) في الدعوى الثانية المرقمة (١٦٩٤) التي أقامها (سامي بشير محمود) على المدعين (في هذه الدعوى)

م بـ ساره علاء

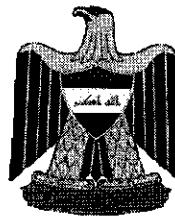


بعد ابطاله لدعواه الاولى والتي أقامها سابقاً في نفس الموضوع، والمنوه عنها اعلاه حيث طلب في دعواه (٢٠١٧/ب/١٦٩٤) تملك العقار المذكور اعلاه بسبب احداثه (ابنية ومشيدات) ليستند (المدعى عليه) في هذه الدعوى (قاضي محكمة بدأة الكرخ/ إضافة لوظيفته) خلافاً لاحكام الدستور، لتملك العقار العائد الى المدعين، والمشار إليه اعلاه الى (سامي بشير محمود)، المدعى في الدعوى (٢٠١٧/ب/١٦٩٤) والذي هو عبارة عن قصر كبير دون وجه حق، وبشكل يخالف أدلة وأسانيد الدعوى. ويضيف وكيل المدعى في عريضة دعواه بأن التعديل للنص التشريعي وهو إضافة ما ليس فيه، الى القرار المطعون فيه يخالف الدستور وهو من اختصاص السلطة التشريعية حتماً (مجلس النواب)، حيث سُطر المدعى عليه ذلك التعديل التشريعي في الصفحة (٣) من قراره الصادر في الدعوى المرقمة (٢٠١٧/ب/١٦٩٤) اعلاه بينما قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) - موضوع البحث - هو تشريع عام يخرج عن اختصاص المدعى عليه في هذه الدعوى ويخالف أحکام الدستور في المادة (٧) منه حيث الزمت السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) بمبدأ الفصل بين السلطات) أن قرار المدعى عليه بتملك - العقار موضوع الدعوى - تم نقضه، من قبل محكمة استئناف بغداد - الكرخ - بصفتها التمييزية بالقرار المرقم (٣٩٧/حقوقية/٢٠١٨) في ٢٠١٨/٩/١٠. ولكن المدعى عليه (قاضي محكمة بدأة الكرخ) سار في الدعوى ناكراً أدلة المدعى واصطناع أدلة جديدة حيث ان الخبراء المختصين في مجال البناء بينوا بأن (سامي بشير محمود) المدعى في الدعوى (٢٠١٧/ب/١٦٩٤) لم يقم بتشييد مشيدات وبين وكيل المدعى في عريضة الدعوى ايضاً بأن اجراءات المدعى عليه تختلف أحکام المادة (١٨/سادساً) من الدستور لأن حرم موكليه (المدعين) من حقهم بأن يعاملوا معاملة عادلة مع خصمهم في الاجراءات القضائية في إنكاره تقرير الخبراء المؤيدة بشهادة شاهدين احضاروا أمام المحكمة حيث رجح المدعى عليه شهادة الخصم (المنفردة) والتي دحضها تقرير الخبراء وخاصة ان المدعى في تلك الدعوى (سامي بشير محمود) وافق على تقرير الخبراء ولم يعرض عليه. واضاف وكيل المدعين بأن للمدعى عليه سلطة الفصل في النزاع المذكور ولكن بأجراءات قضائية عادلة بين الخصوم، ودون تعديل في متن النص التشريعي كما هو ثابت في اضبارة الدعوى المجلوبة وملحقاتها



التي تثبت الدعوى لذا طلب (الحكم بعدم دستورية التعديلات على متن النص التشريعي لأحكام القرار (١١٩٨) لسنة ١٩٧٧ والزام المدعى عليه/ إضافة لوظيفته بذلك اجاب المدعى عليه (قاضي محكمة بداعية الكرخ/ إضافة لوظيفته) على عريضة الدعوى بلائحة جوازية مؤرخة ٢٠١٩/٦/٢٠ موجهة الى رئيس المحكمة الاتحادية العليا جاء فيها ((سبق وأن اقام المدعى (سامي بشير محمود) الدعوى المرقمة ١٦٩٤/ب/٢٠١٧ بتاريخ ٢٠١٧/٦/٦ ضد المدعى عليهم عادل حسين علي ومحمد حسين علي وحسين علي وهدى علي حسين وامل حسين علي ورغد علي حسين وميادة خزعل ناجي وشذى حسين علي وندى حسين علي) للمطالبة بتملكه سهامهم في العقار المرقم (٢٠/٧/٢٦٧ م داودي) وهو عبارة عن دار سكن وذلك استناداً لأحكام القرار (١١٩٨) لسنة ١٩٧٧ وقد تم اجراء المراقبة في هذه الدعوى منذ ذلك التاريخ وبعد أن اجرت المحكمة التحقيقات فقد اصدرت قرارها بالعدد (٢٠١٧/٢٩/١٦٩٤) في ٢٠١٨/٧/٢٩ القاضي بالفقرة الحكمية (بتملك المدعى سهام المدعى عليهم في العقار المرقم (٢٠/٧/٢٦٧ م داودي وقد اعيد القرار المذكور منقوضاً بقرار رئاسة محكمة استئناف بغداد/ الكرخ الاتحادية/ الهيئة التمييزية/ الهيئة المدنية/ بالعدد (٣٩٧/٢٠١٨) في ٢٠١٩/٩/٢٠ حيث ورد في القرار التمييزي (ان المحكمة قد استمعت للبيانات الشخصية بخصوص احداث المستندات المدعى بها وانها لم تقم بترجيح تلك البيانات استناداً لاحكام المادة (٨٢) من قانون الاثبات المرقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ . وان الدعوى لا زالت قيد النظر من هذه المحكمة عليه وحيث أن القرار الذي يستند اليه المدعون بدعواهم المنظورة امام المحكمة الاتحادية العليا قد تم نقضه بموجب قرار رئاسة محكمة استئناف بغداد/ الكرخ الاتحادية/ الهيئة التمييزية/ الهيئة المدنية/ بالعدد (٣٩٧/٢٠١٨) في ٢٠١٨/٩/٢٠ وقد اعيدت الدعوى الى هذه المحكمة (محكمة بداعية الكرخ) وتم تبليغ الطرفين وجرت المراقبة بحقهما مجدداً وأن المحكمة بصدده - اكمال اجراءاتها وتحقيقاتها اتباعاً للقرار التمييزي - وبالتالي يكون قرار الحكم الذي استند اليه المدعون لاقامة الدعوى امام المحكمة الاتحادية العليا

موقـع ساره علاء

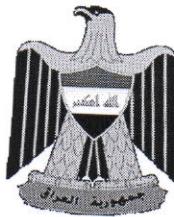


قد تم نقضه ولم يعده له وجود قانوني وبالتالي طلب المدعى عليه/ إضافة لوظيفته رد الدعوى من جهتي الخصومة والموضوع كون قرار المحكمة المنقض قد عبر عن رأي المحكمة القانوني بالفصل بموضوع الدعوى المنظورة أمامها ولم يعدل او يشرع أي نص قانوني وبالتالي ايضاً ان دعوى المدعون تخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ ولا سند قانوني، لا شكلي، ولا موضوعي لدعوى المدعين وبعد تسجيل الدعوى استناداً لاحكام الفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة وفقاً للفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور عين يوم ٢٠١٩ /٧ /٢٩ موعداً للمرافعة. وفيه تشكّلت المحكمة فحضر وكيل المدعى المحامي هشام علي محمد ولم يحضر المدعى عليه قاضي محكمة بداعية الكرخ/ إضافة لوظيفته رغم التبلغ وفق القانون قرر السير بالدعوى بغيابه كرر وكيل المدعى عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجتها وأوضح ان المدعى عليه اضاف تعبير (الترميمات) الى النص الوارد في القرار وهذا خارج صلاحياته انما من صلاحية السلطة التشريعية واضاف أن الدعوى لا زالت لم تحسّم بعد نقضها من محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية وان الدعوى لا زالت قيد المرافعة، دفقت المحكمة مجريات الدعوى فوجدت انها اصبحت مستكملة الاجراءات لاسباب الحكم قرر ختام المرافعة وافهم قرار الحكم علناً في الجلسة.

#### قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعين قد طعنوا بعدم دستورية التعديل الذي اجراه المدعى عليه قاضي محكمة بداعية الكرخ اضافة لوظيفته حين نظره دعوى طلب التمييك المرقمة (١٦٩٤ / ب / ٢٠١٧) محكمة بداعية الكرخ والتي اقامها المدعى سامي بشير محمود وذلك على قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١١٩٨) لسنة ١٩٧٧ بالحكم الذي اصدره في تلك

كو<sup>٧</sup> مارى عيراق  
داد كاي بالآي ئيتتيحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ٢٠١٩/٦٠/اتحادية

الدعوى وقد اجاب المدعي عليه طالباً رد الدعوى لأن الحكم الذي أصدره في الدعوى البدائية قد تم نقضه تمييزاً ولم يعد له وجود قانوني وإن الدعوى لا زالت قيد المراقبة ولم تحسن. وتتجدد المحكمة الاتحادية العليا من ذلك ومن إقرار وكيل المدعين في الجلسة المؤرخة ٢٠١٩/٧/٢٩ إن قرار الحكم الذي أستند إليه والذي قال إن المدعي عليه قد عدل قرار مجلس قيادة الثورة المنحل بالإضافة عبارة (الترميم) قد نقض ولم يعد له وجود وإن الدعوى البدائية لا زالت قيد المراقبة فتكون دعوى المدعي واجبة الرد من هذه الجهة ومن جهة الخصومة كذلك لأن القاضي الذي يصدر الحكم لا يقاضى وإنما يطعن بأحكامه وقراراته وفق القانون او تتبع بحقه طرق الشكوى من القضاة المنصوص عليها في المواد (٢٨٦ - ٢٩٢) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ وبناء عليه تكون الدعوى فاقدة لسندها الدستوري والقانوني فقرر ردها وتحميل المدعين المصارييف، وصدر قرار الحكم بالاتفاق<sup>باتاً</sup> استناداً لأحكام المادتين (٩٤) من الدستور و(٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وفهم عنناً في ٢٠١٩/٧/٢٩

الرئيس  
مدحت محمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
اكرم طه محمد

العضو  
اكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقيشبي

العضو  
عبد صالح التميمي

العضو  
ميغائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين عباس ابو التمن